واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق

أ.د. نزار ذياب عساف م.م. مهى خالد شهاب

جامعة الفلوجة/ كلية الادارة والاقتصاد

Sustainable Development and its Achievement Requirement in Iraq

Prof. Dr. Nazar Dheyab Assaf Assis Lec. Maha Khaled Shehab

Uni. of Fallujah/college of Econ.& Admin.

تاريخ استلام البحث 2016/3/28 تاريخ قبول النشر 2016/6/19

المستخلص:

ان التنمية المستدامة أصبحتأسلوباً من أساليب التنمية التي تتطلبها الحياة المعاصرة، وقد استحوذت على اهتمام دولي وإقليمي كبير، وبذلت بهذا الاتجاه جهوداً حثيثة ومتواصلة أسهمت فيها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية فضلاً عن الخبراء والعلماء المهتمين بالبيئة والتنمية، ولما كان العراق يعاني من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية تضافرت جميعاً لتشكل تحديات حقيقية أمام التنمية وتلحق اثرا" بليغا" بالبيئة ولاسيما مايترتب على الحروب وأعمالالإرهاب الذي الحق الكثير من التلوث بالتربة والمياه والهواء فضلاً عن ذلك فـإنَ ظاهرة التصحر تتسع والغطاء النباتي ينحسر ومناسيب مياه الأنهار تتراجع مع تخلف في نظام الصرف الصحي وإطلاق كميات كبيرة من مخلفات المصانع إلى مجرى الأنهار مباشرة، فان التنمية المستدامة في العراق تواجه تحديات ومعوقات كبيرة ومتنوعة تحتاج إلىآليات عمل وإرادة صادقة لتحقيقها الأمر الذي يتطلب إعدادإستراتيجيةٍ وطنية للتنمية المستدامة تعد على وفق المعايير العلمية الرصينة وتستند إلى المقومات الفعلية المتاحة والعمل على صيانة وإدامة وتحديد البنى التحتية اللازمة للتنمية المستدامة ورفع مستوى الوعي الشعبي بأهمية التنمية لضمان استجابة المجتمع وتماسكه.

الكلمات الاستدلالية: التنمية المستدامة.

Abstract:

Sustainable development has become a tactic of development methods required by modern life, Has acquired a large regional and international attention, and been made in this direction vigorous and sustained efforts in many international bodies and organizations have contributed as well as experts and scholars interested in the environment and development, , And when Iraq was suffering from a deterioration in the economic, social and security situation have combined together to pose real challenges to development and cause the greatest impact to the environment and in particular Matter on wars and acts of terrorism which is right a lot of the pollution of soil, water and air as well as that the phenomenon of desertification accommodate vegetation recede and the levels of rivers decline with the failure of the sewage system and the release of large amounts of factory waste to direct the course of rivers, , Sustainable development in Iraq, is facing the challenges of a large variety and obstacles need to be mechanisms of action and the will to achieve them honest which requires the preparation of a national strategy for sustainable development is on according to sound scientific criteria and based on the actual ingredients available.

Key words: sustainable Development.

المقدمة:

تكتسب التنمية المستدامة أهمية بالغة في إطار التطورات والتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم منذ أواخر القرن السابق، إذ تغير الكثير من معالم الحضارة الإنسانية نتيجة لما تحقق من إنجازات غير مسبوقة في مجالات العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال وقد كان لهذه ا لإنجازات الباهرة وقعها المؤثر في شتى ميادين الحياة الأمر الذي ترتب عليه تحسن كبير في مستويات المعيشة وارتفعت معدلات الاستهلاك البشري من السلع والخدمات وقد انغمس الإنسان في الاستهلاك وفي الاستخدام الجائر للمواد الطبيعية أسهمت في خلق مشاكل بيئية انعكست في تدهور البيئة ومظاهر التصحر والفقر وتلوث الهواء والماء و لاسيما استنفاد طبقة الأوزون وانعكاساتها على الأحوال الجوية فضلا عن التزايد المضطرد للسكان وغيرها من المشاكل، الأمر الذي استنهض العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والعلماء والخبراء والمهتمين بالبيئة ومتطلبات الحياة الآمنة اقتصادياً واجتماعياً للتصدي لهذا الموضوع حتى أصبحت التنمية المستدامة محط اهتمام دولي يركز على أهمية وضرورة تلبية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، ولما كان العراق جزءا" من العالم النامي فـإنَه يعاني مشاكل عديد ومتنوعة تجسدت في تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية وتعرضت البيئة العراقية خلال العقود الأربعةالأخيرةإلى تلوث خطير نتيجة للحروب والأعمالالإرهابية والتي أدتإلى تسرب المواد الملوثة والمشعة والإهمال للقطاع الزراعي وتدهور مناسيب المياه في حوضي دجلة والفرات بل في تلوثها في بعض الأحيان نتيجة لأعمال الصرف الصحي ومخلفات المصانع والمعامل القريبة من مجري النهرين وانحسار الغطاء النباتي واتساع ظاهرة التصحر ناهيك عن تفاقم البطالة وتقلص فرص العمل، وإزاء ذلك فـإنَ الوضع يحتاجإلى انطلاق عملية تنمية مستدامة حقيقية تستند إلى مقومات مادية وإرادة صادقة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو التنمية المستدامة التي تتفرد في أهميتها من بين الموضوعات التي تشغل العالم اليوم، إذإنَها تتصدى لإشباع احتياجات الإنسان في الحاضر دون المساس باحتياجات المستقبل وهو أمر غاية في الأهمية والصعوبة معاً، إذإنإدارة الموارد واستخدامها بكفاءة والمحافظة عليها يعد من الشروط والمتطلبات الأساسية للتنمية، ولما كانت هذه التنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وتهتم بالبيئة وتعمل على المحافظة عليها وتهدف إلى تلبية احتياجات الإنسان من الغذاء والملبس والمأوى وتضمن حق العمل والتعليم والصحة له، فإنهاأي التنمية المستدامة تكتسب أهمية

فائقة في حياة الإنسان وبالتالي فإنَ البحث يكتسب أهميته؛لأنه يبحث في هذا الإطار لاسيما بالنسبة للعراق باعتباره من الدول النامية.

مشكلة البحث:

يعاني العراق من تدهور في الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية وتراجع في خدمات الصحة والتعليم على نحو يثير الكثير من المخاوف لاسيما في ظل أوضاعأمنية وسياسية غير مستقرة, تظافرت جميعا لتشكل تحديات حقيقية أمام التنمية وتلحق أبلغ الأثر بالبيئة ولاسيما ما ترتب على الحروب وعمليات الإرهاب الذي شمل تلوث التربة والمياه والهواء ولم تزل هناك آلاف العبوات والألغام والمتفجرات التي لم يتم معالجتها، فضلا عن ذلك فإنَ ظاهرة التصحر تتسع والغطاء النباتي ينحسر ومناسيب مياه الأنهار تتراجع بسبب عدم انتظام اطلاقات المياه من الدول المجاورة ناهيك عن تخلف نظام الصرف الصحي وإطلاق كميات كبيرة من مخلفات المصانع المجاورة للأنهارإلى مجرى الأنهار مباشرة دون رادع, أما الطمر الصحي فهو الآخر يمثل أحد التحديات البيئية المقلقة وبهذا فإنَ المشكلة التي يتناولها البحث تبدو معقدة وخطيرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- التعريف بمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

2- التعريف بمؤشرات التنمية المستدامة وأهدافها.

3- التحديات والمعوقات والمتطلبات للتنمية المستدامة.

4- محاولة وصف وتحليل واقع التنمية المستدامة في العراق وسبل تحقيقها.

فرضية البحث:

يبنى البحث على فرضية مفادها ((إنَ العراق يمكن أن ينطلق بعملية التنمية المستدامة معتمداً على إمكانياته الذاتية والدعم الدولي إذا ما تصدى لهذه العملية بجدية وصدق وتمكن من تحقيق الأمن والاستقرار وبناء اقتصاد متنوع وبنى تحتية ساندة)).

منهج وهيكل البحث:

اعتمد الباحثان المنهجين الوصفي والتحليلي فيما يتعلق بموضوع البحث وقد تضمن البحث ثلاثة محاور تضمن المحور الأولالإطار النظري مركزاً على مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها واهم المبادئ التي تستند عليها فضلاً عن المؤشرات والأهداف.

أما المحور الثاني فقد تطرق إلى التحديات والمعوقات التي تواجهها عملية التنمية المستدامة.

أما المحور الثالث فقد انصب بالوصف والتحليل على واقع التنمية المستدامة في العراق وسبل تحقيقها. وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وتوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات.

المحور الأول: الإطار النظري

أصبحت التنمية المستدامة أسلوباً من أساليب التنمية التي تتطلبها الحياة المعاصرة التي تتميز بتسارع وتائر التطور والتغير، وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة جهود حثيثة ومتواصلة أسهمت فيها العديد من الهيأت والمنظمات الدولية وبالاستعانة بآراء الخبراء والعلماء والمهتمين بالبيئة ومتطلبات الحياة الآمنة اقتصادياً واجتماعياً، حتى أصبحت التنمية المستدامة محط اهتمام دولي بغية تلبية الحاجات التنموية الضرورية للأفرادوالأجيال القادمة وبما يحقق تلبية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات المستقبل.

وقد تعددت الآراء حول مفهوم التنمية المستدامة فكل يأخذ الموضوع حسب توجهاته وتطوراته فعلماء الاقتصاد يرون ان التطرق لمفهوم التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية يحتاج إلى تحديد مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إذا اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تؤكد جميعها على المؤشرات الاقتصادية دون الإشارةإلى البيئة كعامل من عوامل التنمية.

أما علماء البيئة فإنَّهم يرونأن المحيط الحيوي هو الذي يجب أن يكون مستداما لأنهم يهتمون بحماية التنوع الحيوي والوراثي بالدرجة الأولى. ومنهم من كرّس اهتماما بالغا للزراعة المستدامة والاستدامة بهذا المعنى هي القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواء كانت حقل أو مزرعة أو أمة في وجه الأزمات والصدمات(ياسين، 2015، 18). وعلى الرغم من وجود بعض النظم الزراعية المنتجة بشكل كبير إلا أنها معرضة لخطر عدم الاستدامة. لذا يركز الكثير من علماء البيئة على حماية التنوع البيئي من خلال حماية المناطق الطبيعية.

فيما يرى علماء الاجتماع: أنالإنسان هو الهدف المنشود من تحقيق التنمية مهما كان شكلها وقد اهتموا بمختلف الجوانب التي تحيط بالإنسان والتي تؤثر فيه من تربية وثقافة وأنماط الاستهلاك وتوزيع للثروة فهم ينظرون للتنمية المستدامة من خلال استدامة التوزيع العادل للثروة والموارد، فالعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة اليوم التي تشجع على التدهور البيئي بحاجة لمعالجة وإصلاح.كمايجبأنيكونهناكإعادةتوزيعللثروةفيالعالم(رومانو ،2003،53-55).

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

ظهرت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وتنوعت تلك التعريفات مع تنامي الاهتمام بها

ويمكن تقسيم تلك التعريفات على صنفين:

الصنف الأول: وهي تلك التعريفات الموجزة التي لاتغطي المفهوم بشكل واسع أو تفتقر إلى البعد العلمي والتحليلي منها (عادل ونذير، 2001، 3):

- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التي تضع النهائية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

أما الصنف الثاني: فيرى أنَ التنمية المستدامة هي:"التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري و الطبيعي و البيئي سواء على الصعيد المحلي أو العالمي" (سعيدة، 2010، 96-97) ويعد من التعاريف الأكثر شمولية كما تعرفالتنميةالمستدامة بأنها:"إدارةوحمايةقاعدةالمواردالطبيعيةوتوجيهاالتغيرالتقنيوالمؤسسي بطريقةتضمنتحقيقواستمرارإرضاءالحاجاتالبشريةللأجيالالحاليةوالمستقبلية. إنتلك التنميةالمستدامة(فيالزراعةوالغاباتوالمصادرالسمكية)تحميالأرضوالمياهوالمصادر الوراثيةالنباتيةوالحيوانيةولاتضربالبيئةوتتسمبأنهاملائمةمنالناحيةالفنيةومناسبةمن الناحيةالاقتصاديةومقبولةمنالناحيةالاجتماعية" (رومانو، 2003، 56).

ثانياً: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (Union internationale pour la conservation de la nature) أول تقرير حول حالة البيئة العالمية عام 1950، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت (نصر الدين و ياسين، 2011، 3).

تم إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم إذ كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية وذلك في عام 1968 وكان له وقع مؤثر في المسارالتاريخي للتنمية المستدامة(ابو الطير، 2010، 92). وقد عبر الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس (HanseJonas) عام 1979عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية". (ابو الطير، 2010، 99) وفي عام 1980 اصدر الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة

(IUCN) تقريرا تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء والذي ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة (ابو الطير، 2010، 98).

وفي عام 1989عقدت اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها150 دولة، وقد شكلت هذه الاتفاقية نقطة تحول من حيث عدد الدول الموقعة عليها.

وفي عام1992كان الحدث الأهم في مسار التنمية المستدامة إذ انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل (paul,2006, 5). ثم انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة(ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا عام 2002 الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك(سعيدة، 2010، 99). وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي و على الموارد الطبيعية.

وفي عام 2010 انعقدت قمة المناخ في "كوبن هاغن"، بسبب قناعة جميع الأطراف أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر، وقد ناقشت هذه القمة التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية. وفي هذا السياق نجد أنَ التنمية المستدامة لم تكن وليد الصدفة إنماجاءت نتيجة منطقية لهذا الجهد العالمي المتواصل والذي ينبع أصلاً من أنَ العالم يواجه مشكلات حقيقية على مستوى البيئة ولاسيما ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب الاحتباس الحراري.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف المهمة على وفق آليات وبرامج مختلفة ومنها مايأتي: (غنيم وابوزنط، 2007، 28)

1 – تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان و هذا من خلال الاهتمام بالنوع و ليس بالكم.

2 – تعمل التنمية المستدامة على احترام البيئة الطبيعية من خلال توطيد العلاقة بين البيئة والسكان لتصبح متكاملة و منسجمة.

3 – تنمية الوعي لدى السكان بالمشكلات البيئية القائمة من خلال مشاركتهم في إيجاد حلول لهذه المشاكل البيئية.

4 – تحقيق الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية باعتبارها موارد محدودة والسعي لتوظيفها بشكل صحيح.

5 – العمل على ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي و كيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة.

6 – العمل على إحداث التغيير المستمر والمناسب في حاجات وأولويات المجتمع.

وتشير هذه الأهدافإلىأهمية تحقيق العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية و تؤكد علىأهمية حماية البيئة وتقليص الأضرار التي يمكن ان تلحق بها جراء التلوث.

رابعاً:مبادئ التنمية المستدامة

بين"البنك العالمي للإنشاء والتعمير" مجموعة من المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة وهي كما يأتي (حواسي والبز، 2011، 8):

- **تحديد الأولويات بعناية**

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات والتصدي لها بفعالية.

- **الاستفادة من كل وحدة نقدية**

كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم. إذ إنّ تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

- **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف**

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

- **استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا**

إنّ الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى تخفيض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

• الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً ومقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معيّنة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المنظمات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

• العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصراً أساسياً في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام الإيزو وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل: مرافقة معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

• الإشراك الكامل للأفراد

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون في هذه العملية، مثل هذه المشاركة ضرورية إذ إنّأفراد المجتمعات المحلية يعملون غالباً على مراقبة مشاريع البيئة، وإنّ مشاركة المواطنين تساعد على بناء قواعد جماهيرية، تؤثر على الرأي العام وتؤيد التغيير نحو الأحسن.

• توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون وتظافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي للمشاكل البيئية. ونعني بهذا الاش تراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية (عبد الله ورابح، 2009، 111).

• تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

إنّ مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع بفضل تحسين تنظيم المنشآت من 80 % إلى 60%يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من الداخل.

• إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإنّ الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيراً وأكثر فعالية من الطرق العلاجية، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم الضرر المخفف والمحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية.

وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصراً فعّالاً في إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً: أبعاد التنمية المستدامة

أما أبعاد التنمية المستدامة فيمكن حصرها بثلاثةأبعاد رئيسية اقتصادية، وبيئية، واجتماعية،كما في الشكل رقم (1) إذ تتجسد الابعاد في علاقة متلازمة ينعكس إحداهابالآخرمتأثراً ومؤثراً ويرى البعض ان هناك بعداً آخر يمكن أن يضاف إلى هذه ا لأبعاد ألا وهو البعد التكنولوجي بمعنى ضرورة أن يكون التحول إلى تكنولوجيا نظيفة وكفوءة لاتلحق الضرر بالبيئة(دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، 2005، 4).

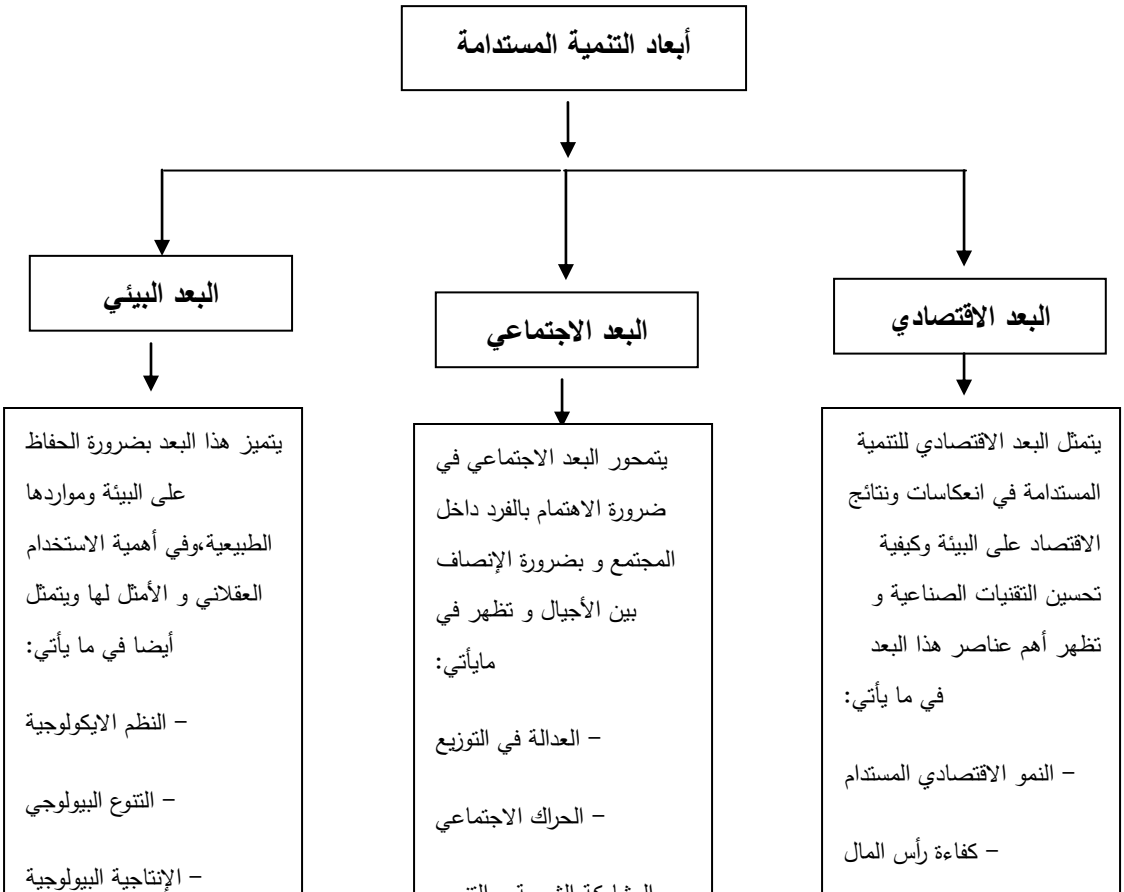

شكل رقم (1)

أبعاد التنمية المستدامة

المصدر : د.مطانيوس مخول، د.غانم عدنان. نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية الاقتصادية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2009 : المجلد 25، العدد2 ، ص 39.

ويظهر من الشكل (1) أعلاهأبعاد التنمية المستدامة تعكس في مجموعها أهمية التنمية وتداخل أبعادها في تحقيق نقلة نوعية في حياة الفرد والمجتمع إذ ينعكس البعد الاقتصادي في البيئة ويسهم في تحقيق الإنصاف بين الأجيال وعدالة التوزيع وينعكس البعد البيئي في الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يؤثر في القدرة على التكيف فيما ينعكس البعد الاجتماعي في كل من الاقتصاد والبيئة من خلال المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي وبما يحقق استدامة المؤسسات والاستخدام العقلاني للموارد وبما يحقق تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وعموماً يمكن القول من كل ما سبق أن هناك العديد من الاختلافات بين التنمية المستدامة وغير المستدامة ويمكن إظهار تلك الفروق من خلال الجدول (1) الآتي:

جدول رقم(1)

أوجه الاختلاف بين التنمية المستدامة وغير المستدامة

البيان	التنمية العادية	التنمية المستدامة
هدفها	هدفها توظيف جميع موارد المجتمع المادية،الطبيعية والبشرية من اجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية وتحسين الرفاهية الاجتماعية بالاستهلاك	تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تامين حاجاتهم
الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية	–في المقام الأول زيادة التنمية الاقتصادية.	–تغيير أنماط الاستهلاك بتخفيض مستوى استهلاك الطاقة و تحسين

	–استخدام التكنولوجية الأولية لزيادة الإنتاج	كفاءتها والحد من التفاوت في الدخل –استخدام تكنولوجيا متطورة أنظف و أكفأ في استهلاك الطاقة و تقليل الانبعاثات.
الأبعاد البيئية	غير موجودة	حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة في استخدام المحفزات والمعجلات للأنشطة الاقتصادية الأولية.
ركائزها	الموارد الطبيعية المتاحة،المنشات الاقتصادية،أدوات الإنتاج،رؤوس الأموال،الأسواق،الطاقة والمواد الخام	وحدة المصير،الاستدامة الديمقراطية،المشاركة الشعبية،القيم،العدالة والمساواة،ترشيد السكان.

المصدر: دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، الطبعة الأولى، السعودية،مكتبة فهد الوطنية، ص 4.2005،

سادساً: مؤشرات التنمية المستدامة

مهما اختلفت وجهات النظر حول مفهوم و أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة فـإنَ المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة يمكن لاسيما بما يأتي (قاسم، 2007، 159):

– دعم برامج تنظيم الأسرة خاصة في الدول النامية.

– التخفيف من حدة الفقر.

– المتابعة المستمرة للمردودات أو الآثار البيئية للمشروعات.

– تعزيز الأساس العلمي للإدارة البيئية السليمة.

– سد الثغرة وخلق حلقة اتصال بين العلماء المتخصصين وصناع القرار.

– دعم برامج التوعية البيئية التنموية على أسس علمية.

ويمكن وفقاً لمقتضيات القرن الحادي والعشرين ان تتركز هذه المؤشرات في المهمات الآتية(قاسم، 2007، 159):

أ – ضرورة التعامل مع قضايا البيئة والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية,تحسين مستويات المعيشة,حماية وإدارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظمة البيئية...فلابد من الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

ب – الوعي العالمي والإدارة السياسية على أعلى مستوى بضرورة التعاون ودراسة قضايا التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال الإطار البيئي.

ج – متطلبات ومساعدات مالية ومستدامة للدول النامية.

سابعاً: خصائص التنمية المستدامة

أما خصائص التنمية المستدامة فهي (Hamnt,2005, 149:)

1 – **الاستمرارية:** وهو ما يتطلبه توليد دخل مرتفع يمكن استثمار جزء منه بما يمكننا من إجراء الاحلال والتجديد والصيانة للموارد.

2 – **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:** وتشمل الموارد المتجددة وغير المتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

3 – **تحقيق التوازن البيئي:** والمعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية, وإنتاج الثروات المتجددة, مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

ومن الخصائص أعلاه فان على الدولة مسؤولية أساسية في أن تضطلع بدور مهم في اتخاذ إجراءات عملية فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية وبما يؤدي إلى المحافظة على البيئة وسلامة الحياة الطبيعية.

المحور الثاني: المعوقات والتحديات والمتطلبات التي تواجه التنمية المستدامة

اولا: المعوقات والتحديات

• معوقات التنمية المستدامة

أكدت معظم المؤتمرات ذات الصلة وفي مقدمتها قمة الأرضإلى حقيقة الندرة في الموارد الطبيعية ومحدوديتها وبالتالي فإنَ الاستخدام الجائر وغير الرشيد سوف يلحق أفدحالأضرار بهذه الموارد ويعرضها للاستنزاف المستمر، الأمر الذي يؤثر بشكل أوبآخر على إمكانية الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة الأمر الذي يدعو دائماً إلى خلق علاقة جديدة بين الإنسان والبيئة تكفل صيانة البيئة والمحافظة عليها وفق معايير الكفاءة والعدالة ومع وجود العديد من المحاولات الجادة لتحقيق التنمية المستدامة وفي مختلف دول العالم إلا أنه

لاتزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، ومن أبرزها ما يأتي(البنا، 2000، 32):

1 – الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

2 – انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا فضلا عن أن نحو مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 % من الأمراض في البلدان النامية.

3 – عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.

4– مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

5– استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

6 – تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية، و لاسيما انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات التبخر، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

7– محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم.

8– عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض الدول النامية، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن الأمر يحتاج إلى المزيد من رصد حالات الفقر والحرمان في مختلف أنحاء العالم والعمل على تخفيف حدته وتحسين قدرة الدول على التصدي لآثاره وينبغي أن يزداد التركيز في هذا المجال على الدول النامية والمجتمعات الريفية بخاصة، مع ضرورة العمل على تشجيع أنماطاستهلاكية مسؤولة للحد من الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

- **الصعوبات التي تواجهها التنمية المستدامة:**

لم تكن عملية تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة تسير دون معوقات على الرغم مما تحقق من انجازات كبيرة بهذا الاتجاه ولاسيما في اعقاب إعلان (ريو) في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وهناك العديد منالصعوبات، أسبابها اقتصادية وبيئية وتقنية، يمكن توضيحها كالآتي(وردم، 2009، 185):

أ- الصعوبات السياسيّة:

1 – ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن و السلام لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

2 –حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم تمكّنه من المشاركة في مشروعات التنمية المستدامة.

3 – عدم وجود انفتاح سياسي ومشاركة سياسيّة وانعدام الديمقراطية وانفصال الأنظمةعن المجتمع

4 –تصادم حقوق دول الجنوب بمصالح دول الشمال.

ب- الصعوبات الاقتصاديّة:

1 – تدني وضعيّة البنية التحتيّة والديون الضخمة تعيق مسار التنمية،والافتقار إلى الموارد الماليّة اللازمة وعدم التزام دول الشمال بمساعدة دول الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة.

2 –تفشي ظاهرة الفقر وعدم استقرار السكان في مناطقهم أي النزوح من الريف إلى المدينة.

3 –عدم وجود تناسق وملاءمة بين التجارب و التقنيات المستوردة من الدول المتقدّمة مع الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

4 –مشكلات التنظيم السكاني بالمقارنة مع الموارد الطبيعيّة المتوفرة، وما يسببه من مشاكل في توفير الأمنالغذائي والمسكن، إذإنَ سدس سكان العالم لا يملكون سكن،وخمسهم يعانون من سوء التغذية.

ج-الصعوبات التقنيّة:

وتتمثل فيهجرة الأدمغة وسوء استغلال الكفاءات العلميةونقص الكفاءات وضعف ميزانيات البحث العلمي والتقني.

د- الصعوبات البيئيّة:

1 –بقاء أنماط غير مستدامة للإنتاج والاستهلاك واستمرار تعرّض النظام البيئي للخطر.

2 –تتمثل في حالة البيئة المتدهورة التي تضرها المشروعات التنموية بسبب استخدام المحروقات مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وبالتالي ارتفاع مستوى البحار واضطراب نظام الأمطار التي قد تحدث فيضانات .وثقب في طبقة الأوزون الذي يؤدي إلى تفشي الأمراض بسبب الأشعة البنفسجيّة مما يدفع

بأموال ضخمة لمعالجتها، فضلا عنالأمطار الحمضيّة، وتلوث الهواءو الأشعة النوويّة وكلّ هذا يدمّر الطبيعة، لذلك لا بد من سياسة رشيدة و دقيقة لتحقيق التنمية.

- **تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية:**

أما في مجال الدول النامية فإنَ هذه الدول تواجه العديد من التحديات ومن أهمها (محمود، 2001، 21):

1 – الموارد البشرية، وهذا باعتبار أن النمو البشري يمثل تحديا بيئيا للدول الفقيرة والغنية على حد السواء، إذ ينبغي مراعاته بشكل يتحمله النظام البيئي لضمان الرفاهية المستدامة للمواطنين وتحسين الحياة المادية للمواطنين (تعليم–صحة –تغذية).

2 – الأمن الغذائي، إذإنَ الزراعة في الدول النامية لا تعوزها الموارد، بقدر افتقارها للسياسات التي من شأنها أن تكفل إنتاج الغذاء المطلوب،على نحو يسد رمق الفقراء،ومع غياب هذه السياسات كان الأمن الغذائي يمثل تحديا بيئيا يجب مواجهته؛لأنه سوف يزداد الطلب على الغذاء مع زيادة النمو السكاني وتغيير نمط استهلاكهم.

3 – الطاقة،إن الطاقة ليست منتجا واحدا، ولكنه خليط يعتمد عليه رخاء الافراد وتطور البلدان تطورا مستداما،والطاقة أكثرأهمية من أن يستمر تطورها على هذا النحو العشوائي، ومن ثم يتضح بجلاء ضرورة إيجاد طرق لطاقة أمنة وسليمة وصالحة اقتصاديا من شأنه أن يديم التقدم البشري في المستقبل البعيد، وهو أيضا طريق ممكن، لكنه سيتطلب أبعاد جديدة من الإرادة السياسية والتعاون الدولي لبلوغه (طيب، 2006، 86).

ثانيا: المتطلبات اللازمة لتحقيق للتنمية المستدامة

إنَ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب العمل على تحسين مستوى وظروف المعيشة والمحافظة على الموارد الطبيعية بترشيد الاستخدام لهذه الموارد ويرتبط ارتباطاً وثيقاً في تحقيق التنمية المستدامة، وهو أمر يتطلب التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي (فيانا، 1994، 26):

1 – تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

2 – المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا فضلا عن الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

3 – تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة. توالت الجهود العالمية ما بين عام 1972 وعام 2002 للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد مؤتمرات دولية حول ذلك.

المحور الثالث: واقع التنمية المستدامة في العراق وسبل تحقيقها

أولا: سمات الاقتصاد العراقي

لغرض الوقوف على واقع التنمية المستدامة في العراق لابد من التعرف على سمات الاقتصاد العراقي خلال الخمسين سنة المنصرمة لتأثيرها المباشر على عملية التنمية واستدامتها ومن بين هذه السمات ماياًتي (الراوي، 2009، 324):

1– خضوع الاقتصاد العراقي لنموذج الاقتصاد الشمولي

اعتمدت حكومات ماقبل 2003 توجهاً اشتراكياً كان له دور أساسيباعتماد سياسات مركزية في تخطيط الاقتصاد، إذ هيمن القطاع العام على معظم النشاط الاقتصادي ساعدها في ذلك توفر الموارد المالية المتأتية من صادرات النفط، وقد تحجم دور القطاع الخاص وتضاءلت مشاركته إلابحدود ضيقة، وبحكم توفر الموارد المالية شهد العراق حركة تنموية استندت إلى خطط اقتصادية كبيرة وطموحة وبخاصة خلال سبعينيات القرن الماضي غير ان ظروف الحروب التي مر بها العراق في ثمانينيات وتسعين يلهت القرن الماضي ومابعدها أدتإلىإعطاءالأولوية في التخصيصات المالية إلى المهمات العسكرية مما أدىإلى تعطيل تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة الأمر الذي انعكس على مسار التنمية المستدامة.

2– هيمنة القطاع النفطي

إنَ نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود السابقة يعود معضمها إلى نمو القطاع النفطي، إذا ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجماليبالأسعار الثابتة من (53,5 %) عام

1990إلى(60,9 %) عام 2000 حسب الجهاز المركزي للإحصاء وعلى الرغم من ان إنتاج النفط وتصديره ظل محدوداً بسبب تخلف البنى التحتية، غير أنَ عوائده حققت معدلات نمو عالية بسبب الزيادات المتتالية في أسعار النفط الخام، في حين كانت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة، بحكم الظروف السياسية والعسكرية التي مر بها العراق خلال ثمانينيات وتسعين يات القرن الماضي. الأمر الذي انعكس في تدني مستوى الإنتاجوالإنتاجية في معظم القطاعات الاقتصادية و لاسيما قطاعي الزراعة والصناعة.

3- تفاقم الاختلالات الهيكلية: تتمثل تلك الاختلالات بالاتي

أ- اختلال هيكل الموارد المالية

من المعرف أن اقتصاد العراق ومنذ إنتاج النفط وتصديره في اربيعنيات القرن الماضي تحول إلى اقتصاد أحادي الجانب باعتبار القطاع النفطي الممول الرئيس لميزانية الدولة، الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في تقليص نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد أهملت الموارد المالية الأخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم لأسباب مختلفة.

ب- الاعتماد على الخارج

اعتمد العراق على الأسواق الخارجية في تلبية معظم احتياجاته في مختلف السلع ولاسيما الزراعية كما أنَ معظم المنشآت الصناعية كانت تستورد الكثير من مدخلاتها، وقد ظهر تأثير هذا الواقع خلال الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي، إذا تعطل أكثر من (219) مشروعاً في القطاع المختلط والتعاوني ونحو (9746) مشروعاً في القطاع الخاص.

ج- اختلال في أوجهالإنفاق الحكومي

تسببت الحرب العراقية الإيرانية مطلع الثمانينيات في استنزاف أموال طائلة فضلاً عن التضحيات الجسيمة الأخرى، إذ توجه معظم الإنفاق الحكومي إلى الجانب العسكري وأصبحت النفقات العسكرية تحتل الأولوية، ومما فاقم الأمر دخول العراق في مواجهة جديدة مع دول التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجع الإنفاق الحكومي في كل من التربية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية لصالح الإنفاق العسكري.

د – تفاقم مشكلة المديونية الخارجية

يتأثر اقتصاد أي دولة بما يسجل عليها من مديونية خارجية، لاسيما إذا كانت موجهة للأغراض الاستهلاكية، وقد تفاقمت المديونية الخارجية للعراق إلى درجة كبيرة نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي، إذ تراكمت الديون الخارجية بعد الحرب العراقية الإيرانية واستمرت بالتراكم حتى بلغت (42) مليار دولار أمريكي كما في عام 1991 كما ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى (125) مليار دولار عام 2003، بفعل تراكم الفوائد المترتبة على تلك الديون.

أما بعد عام 2003 وعلى الرغم من تحول فلسفة إدارة الاقتصاد من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر فلم تحقق خطوات حقيقية على طريق التنمية فظل الاقتصاد العراقي يعاني من غياب إدارة تنموية صادقة في ظل ظروف أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية بالغة التعقيد،إذا تفاقمت المناكفات السياسية بين اللاعبين الأساسيين في إدارة الدولة أسفرت عن هدر كبير وغير مسبوق في الموارد المالية واستشراء الفساد المالي والإداري تسبب بالتزامن مع انهيار أسعار النفط إلى تعرض العراق إلىأسوءأزمة مالية بدأت تظهر بشكل تدريجي منذ عام 2013 ولم تزل تتفاقم وليس في المنظور بوادر انفراج لها ونحن في أواخر العام 2016.

هـ: فضلا مما تقدم فـإنَ من سمات الاقتصاد العراقي أيضا عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة المستمر ومعدلات النمو المتراجعة وتعطل الجهاز الإنتاجي الحقيقي وغياب دور القطاع الزراعي.

ثانيا: معوقات تحقيق التنمية المستدامة بالعراق

تواجه التنمية المستدامة في العراق العديد من المعوقات والتحديات ومن أبرزها ما يأتي:

1– عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الأمني

يشكل عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الأمنيأحد أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة إذ يعاني العراق من ارتباك واضح وعدم انسجام في إدارة العملية السياسية منذ عام 2003 ولحد الآن فالخلافات المحتدمة بين إطراف العملية السياسية مستمرة بشكل احدث فراغاً سياسياً يصل في بعض الأحيانإلى مستويات خطيرة تهدد استقرار البلد ويضعف أي محاولة للإصلاح، وقد انعكس ذلك على مجمل الأداء الحكومي و أثَر بشكل خطير على الاقتصاد الوطني وفي ظل وضع سياسي مرتبك وغير مستقر تفاقمت المشاكل الأمنية وتعددت التحديات الأمنية كان أخرها خضوع أكثر من ثلث العراق إلى تنظيم

متطرف ترتب على دخوله ومواجهته في آن واحد تضحيات جسيمة في البنى التحتية والموارد البشرية والاقتصادية الأمر الذي شكل أحد أهم معوقات التنمية.

2- التحدايات الاقتصادية

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً أحادي الجانب إذ يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط فهو يشكل اكثر من 90% من موارد الموازنة العامة وبحدود 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المؤكد أنَ اقتصاداً بهذا الوصف سيكون عرضة للصدمات بحكم تقلب الأسعار وكميات الإنتاج، كماهو عليه الحال بعد سلسلة انخفاضات الأسعار منذ عام 2014، إذ انحدر سعر خام برنت إلى ما–دون (50) دولارا" في الأياماالأولى من كانون الثاني 2015 بعد أن كان في حدود (110) دولارات، وهو أمر يعكس تفاعل العرض والطلب في الأسواق العالمية ونشاط بعض المضاربين فضلاً عن العوامل السياسية التي لايمكن إنكار دورها, لاسيما أن سوق النفط معقدة فيما يتعلق بالأطراف المؤثرة فيها والعوامل ذات الصلة بالأسعار ولما كانت العديد من المؤشرات تشير إلىأنأسعار النفط العالمية أخذت بالانخفاض فإنَ العراق بحكم هيمنة العائدات النفطية على مجمل عائداته الأخرى يحتاج إلىإعادة توجيه للنشاط الاقتصادي بما يحقق الانتقال من الاقتصادي الأحادي الجانب إلى اقتصاد أكثر تنويعاً واختيار أنماط اقتصادية واجتماعية تنموية تنسجم مع متطلبات العصر وذلك بتلبية احتياجات الحاضر ودون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها، وهو أمر ينبغي ان يتضمن النهوض بالواقع المعاشي للمواطن وتخليصه من الفقر ليتمكن من تطوير قدراته والمساهمة الفاعلة في تبني رؤية إستراتيجية لتنويع القاعدة الاقتصادية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، ومن جانب آخر فإنَ تحدي الديون الخارجية تعد من الكوارث الاقتصادية لاسيما انها بدأت بالتزايد المثير للقلق و لاسيما ديون صندوق النقد الدولي.

3- نقص الخبرات وضعف البنى التحتية

إنَ الواقع العراقي يعاني من مشاكل عدة في مجال نقص الخبرات وضعف البنى التحتية وتفككها وانهيار البعض منها، إذ تشكل هجرة الكفاءات والملاكات العلمية إلى خارج العراق بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية فضلاً عن تهميش أعداد أخرى نتيجة لإجراءات سياسية معينة تحدياً مهماً للتنمية المستدامة فضلا عن ذلك ضعف وتخلف وسائل الاتصالات والمواصلات وعدم مواكبة المناهج العلمية في الجامعات والمعاهد لمتطلبات العصر وعدم وجود رؤية واضحة في عملية ابتعاث الطاقات الشابة فيما يتعلق بالبعثات الدراسية والتي غالباً ماتكون ردود أفعال غير مدروسة لتلبية احتياجات آنية.

4- التحديات البيئية

ومن بين المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق تنامي التحديات البيئية ومن أبرزها مشكلة التصحر التي بدأتآثارها السلبية تنعكس على البيئة وتزايد تأثيراتها الضارة خلال العقود الثلاثة الاخيرة بشكل خاص إذ تقدر المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر حوالي (364) ألف كيلومتر مربع وبنسبة 83% من إجمالي مساحة العراق (كبة. 2007) لاسيما أنَ ذلك ترافق مع انحسار ملحوظ في كمية المياه المتدفقة عبرنهري دجلة والفرات وهو أمر انعكس ايضاً في تدهور القطاع الزراعي واثر سلباً على البيئة العراقية، ناهيك عن مظاهر التخلف في مجالات الصرف الصحي وتفاقم التلوث البيئي ومن جانب آخر فقد أثرت الحروب المتتالية التي تعرض لها العراق خلال العقود المنصرمة في تدمير البيئة وإلحاقأفدحالأضرار فيها.

• السبل والوسائل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة

من الواضح أنَ العراق يمتلك الكثير من المستلزمات والعوامل التي تؤهله للانطلاق بعملية تنموية شاملة تتمتع بالديمومة والاستمرار للإيفاء بحاجات الأجيال الحالية والمستقبلية فهو يمتلك موارد بشرية وطبيعية متنوعة وكبيرة وقابلة للتجدد والاستجابة لمتطلبات التنمية، لاسيما انَ التنمية المستدامة تراكمية ، وتحتاج إلى عمل متواصل يمتد لعقود من الزمن، و لاسيما بعد أن مر العراق بظروف قاسية خلال السنوات الأخيرة، أسهمت في تردي المؤشرات البيئية وتراجع الاقتصاد العراقي وبخاصة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية, الزراعية، الصناعية وغيرها من القطاعات الأخرى، وعلى الرغم من الخطط التنموية التي وضعتها الحكومة خلال سنوات ما بعد 2003 لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية إلاأنَ هذه الخطط لم تحقق أهدافها حتى انتهى الأمر بموازنات تقشفية بعد تدهور أسعار النفط.

وانطلاقاً من هذه الرؤية فـإنَ السبل والوسائل اللازمة للانطلاق بعملية تنموية شاملة وقادرة على الاستمرار والديمومة وتحقيق الأهداف المتوخاة منها لابد أن يمر عبر محاور عديدة أهمها ماياتي

)http://www.ahewar.org:(

1- المحور السياسي والأمني

تهيئة بيئة سياسية آمنة وبعيدة عن الاضطرابات والمشاكل في إدارة الدولة وإرساء قواعد الديمقراطية في إدارة الحكم بما ينعكس على الواقع الأمني، الأمر الذي يقلص الهدر في الموارد البشرية والمالية والبيئية،

فكلما تفاقمت التحديات الأمنية وغاب الاستقرار الأمني والسياسي تعطلت عملية التنمية وتوقفت عجلة الحياة الطبيعية إذ يمثل الاستقرار السياسي والأمني البيئة الضرورية للانطلاق بعملية التنمية المستدامة، وبدونها لايمكن إنجاز أي خطوة حقيقية بهذا الاتجاه لذلك ينبغي إرساء دعائم نظام سياسي مستقر وتعزيز الأمن الوطني من خلال:

أ – اعتماد نظام ديمقراطي شفاف في إدارة الحكم يستند إلى معايير وطنية وثوابت تبتعد تماماً عن السياسات والمحاصصات الطائفية والعرقية والقومية، بما في ذلك سياسات الإقصاء والتهميش وتعزيز الوحدة الوطنية مع التأكيد على أهمية تعزيز سلطة القانون وضمان حقوق الإنسان،استنادا"إلى بيئة تشريعية واضحة المعالم تؤمن مساهمة المواطن بشكل فعال في أداء دور المواطنة .

ب – العمل على بناء قوات أمنية بولاءات وطنية خالصة تعتمد المهنية في أداء واجباتها وتبنى على أسس علمية رصينة وتجهز بالمعدات الحديثة والمتطورة وفي مقدمة ما ينبغي التأكيد عليه هو الإسراع في إقرار قانون الخدمة العسكرية الإلزامية.

ج – العمل على تفعيل الحس الأمني لدى المواطنين وخلق علاقة خلاقة تستند إلىأواصر الحب والمنافع المتبادلة بين القوات الأمنية وعموم المواطنين

أ – ولما كانت الحكومة هي التي تضع السياسات وتضع القرارات ف إنَ وجود حكومة مستقرة وذات رؤية واضحة في عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات والخطط التي تضمن الشمول والتكامل في تحقيق التنمية المستدامة يعد أمراً بالغ الأهمية.

2– المحور الاقتصادي

أ– اعتماد إستراتيجية واضحة المعالم لتحقيق التنويع الاقتصادي بما يؤمن تقليص دور عائدات النفط في الاقتصاد العراقي وهو أمر سيؤدي إلى خلق التوازن بين القطاعات الرئيسة للاقتصاد الوطني ويقلل من اثر التقلبات الاقتصادية ويجنب الاقتصاد الأزمات، إذإنإستراتيجية من هذا النوع ستؤمن عملية التطور المبرمج للاقتصاد الوطني وتحقق الأهداف التنموية وتضمن صيرورة التنمية واستدامتها و أن تتضمن العمل على تحقيق النمو الاقتصادي مع اعتماد معايير العدالة والشفافية.

ب – تقليص ظاهرة الفقر التي انتشرت في العراق بشكل مخيف خلال السنوات الأخيرة، فقد أظهرت النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013، أنَ نسبة الفقر بلغت في بغداد 12.8% عام 2007 تراجعت قليلاً عام 2012إلى12.0 % وفي إقليم كردستان فقد كانت 4.7 %، 3.5%للأعوام2007، 2012 على التوالي أما في بقية محافظات العراق الأخرى فقد كانت 30.0 % تراجعت إلى24.4 % للأعوام المذكورة

فيما كانت على مستوى العراق 22,9% تراجعت إلى18,9%للأعوام المذكورة سابقاً وهو أمر يعكس حجم هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي كما بينت ذلك اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق والعمل على أن تتحقق تنمية اجتماعية فاعلة تؤمن للمجتمع فرص العمل وتقلص البطالة وتحد منها، كما ينبغي أن تتضمن هذه التنمية توفير الغذاء والرعاية الصحية، وحماية الفرد والمجتمع وضمان حقوق الإنسان وتحقيق العدالة وضمان المواطنة والقضاء على الفقر.

ج – تعد البنى التحتية من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ولما كان العراق قد تعرض إلى تدمير شبه شامل لبناه التحتية في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية فـإنأي عملية تنموية لايمكن أن تحقق أهدافها ولايمكن ان يكتب لها النجاح دون أن تتوافر بنية تحتية كفوءة مع أهمية وضرورة ترشيد استهلاك المواد الطبيعية والمحافظة على البيئة وتنمية وتطوير الموارد الطبيعية، والعمل على المحافظة على إمكانيات الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، إذإنَ تعزيز العلاقة الخلاقة بين الإنسان والبيئة هي من صميم التنمية المستدامة.

د– تهيئة الموارد المالية اللازمة للعمل بمشاريع التنمية المستدامة والاستمرار بها.

هـ– حسم عملية الانتقال من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر على وفق خطة واقعية تستند إلىمتطلبات الانتقال النظرية وتأخذ بنظر الاعتبار متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تأقلم مع واقع الاقتصاد المركزي المخطط لسنوات طويلة ويعتقد أنَ التحول الجديد قد يقلص من مكاسب الاقتصاد الشمولي وبالتالي فـإنَ عملية من هذا النوع تتطلب استثنائية في التخطيط واستثنائية في التطبيق بما يؤمن من سلاسة التحول وضمان نجاحه.

و– وليس ببعيد عن الخطوة السابقة فـإنإعطاء دور إيجابي للقطاع الخاص يعد أمراً غاية في الأهمية سواء في تحقيق التنمية المستدامة أو في تعزيز قدرات الاقتصاد العراقي مع ضرورة إرساء قاعدة تشريعية وقانونية كفوءة تهيأ البيئة الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يسهم في تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أوتلبية حاجاتها.

ز – وفي إطار سياسات التنويع الاقتصادي التي سبق الإشارةإليها فان الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية ولاسيما قطاعي الصناعة والزراعة فضلاً عن القطاعات الأخرى يعد أمراً بالغ الأهمية في تعزيز عملية التوازن الاقتصادي ولابد من تبني سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تشجيع المستثمرين المحليين في المشاركة في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتدعيم قدراته.

3– المحور البيئي

مما لاشك فيه أنَ محتوى التنمية المستدامة يعتمد على تكامل ا لأطر البيئية والاقتصادية وبذلك فإنَ من بين ماينبغي العمل عليه هو المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية ورفع كفاءة استخداماتها في التنمية الصناعية والزراعية ولاسيما ضمان الحماية للمسطحات المائية والجوفية، ومن بين ماينبغي الاهتمام به تنمية الغابات والبساتين والإكثار من عمليات التشجير والحد من القطع الجائر للأشجار والمحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها والاهتمام بالحيوانات البرية والطيور وغيرها وبهذا الاتجاه فـإنَ هناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الإطار لتسهم في رسم معالم التنمية المستدامة ويظل مع ذلك هذا المحور يحتل أهمية بالغة بالشكل الذي يستلزم وضع سياسة بيئية تستند إلى معايير وبيانات وتقارير بيئية كفوءة ترتقي بالإدارة البيئية الى المستوى الذي تجعل من موضوعات البيئة والتنمية متكاملة وغير متعارضة إذ لايمكن القبول وتحت أي ذريعة كانت أن تستمر التنمية وهي تلحق الضرر والتدهور في البيئة فلا معنى للتنمية دون بيئة سليمة مستدامة.

4- المحور الاجتماعي

يعد المجتمع العراقي من المجتمعات المدركة لما يحيط بها من مشاكل ولكن الوعي بالمشاكل والإحاطة بها لايكفي مالم تكن لديه الإرادة والقدرة على معالجتها والتخلص منها، ولما كان للمجتمع دور مهم وكبير في تدعيم عملية التنمية المستدامة فإنَ الأمر يستدعي تنمية الوعي لضمان استجابة المجتمع وتعزيز مشاركته في معالجة المشاكل الاقتصادية البيئية والاجتماعية، وبهذا الاتجاه لابد من تشخيص المشكلات وإيجاد الحلول لها ومما لايمكن التخلص منه ان المشاكل الاقتصادية تؤثر في المشاكل الاجتماعية وتتأثر بها،فارتفاع نسب الفقر وتشغيل الأطفال من هم دون سن العمل وفق شروط مجحفة وبأجور زهيدة جداً والتي تبلغ نسبتهم حوالي 10% من الأيدي العاملة تزداد بينهم حالات الجنوح وممارسة الجريمة والتسول وبما يتعارض مع الاتفاقات والمعايير الدولية (كبة، 2007) ولذلك فـإنَ تثقيف المجتمع وتوعيته بمختلف الوسائل المتاحة وبخاصة فيما يتعلق بمحاربة الفساد الإداري والمالي والخروج من دائرة الشعارات السطحية والتأكيد على حماية حقوق الإنسان ونبذ الخلافات الاجتماعية البالية المعيقة للتطور والتنمية يعد أمراً في غاية الأهمية وهذا يحتاج إلى تفعيل دور الجمعيات والمنتديات ذات الصلة بالشباب والمرأة و أنَ تتبنى الحكومة السياسات والبرامج التي تكفل تحقيق هذا التحول، إذإنَ المجتمع هو المحرك الأساس والمحور في عملية التنمية المستدامة.

5- المحور العلمي والتكنلوجي

لايمكن تحقيق أي عملية تنموية ناجحة دون أن تعتمد على ركائز مدروسة وفي مقدمة هذه الركائز الاستناد إلى دراسات علمية رصينة وتخطيط علمي شامل ولعل من أهم محاور تحقيق التنمية المستدامة هو المحور العلمي والتكنولوجي الذي ينبغي أن يتناول المحافظة على الحركة العلمية وتدعيمها وبخاصة قطاع التعليم العالي بدءاً بتهيئة مناهج دراسية متطورة تستجيب لمتطلبات العصر وتواكب التطورات العلمية العالمية وهذا الأمر لابد و أن يتكامل مع تهيئة وتطوير الملاك التعليمي وتوسيع حركة البعثات الدراسية والدورات التدريبية وأنَ ماينطبق على التعليم العالي بصفته الحلقة المتقدمة في التعليم ينبغي أن يترافق مع حركة تطويرية في التعليم الابتدائي والثانوي بما يعزز من المسيرة العلمية ويتناغم مع متطلبات سوق العمل، ومن جانب آخر فان العالم اليوم يسير قدماً باتجاه التقنيات الحديثة المتطورة الأمر الذي يتطلب العمل على إيجاد عملية نقل وتطويع التكنولوجيا لاستخدامها في عملية التنمية و لاسيما تقنية المعلومات إذ تلعب هذه التقنية دوراً مهماً في التنمية المستدامة عبر(كبة، 2007):

1- تعزيز البحث العلمي وتطوير تكنولوجيا المواد الجديدة والتكنولوجية المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة. المعارف والمعلومات تعد عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة ولابد من نقلها إلى العامة بأمانة وكفاءة عبر الاتصالات والوسائط المتعددة وعبر الانترنت.

2- تحسين الأداء المؤسساتي بالتكنولوجيا الحديثة.

3- تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وفرص الابتكار لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

4- المضي قدماً للتحول إلى المجتمع المعلوماتي وإدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5- توسيع القاعدة المنظمة لسياسات التحكم وتطبيقاته في المؤسساتية الاجتماعية.

6- إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7- الدراسة الأكاديمية والشعبية للاقتصاديين الكلي والجزئي (Micro&Macro).

8- خفض الشدة الطاقية عبر رفع كفاءة إنتاج المواد الحاملة والناقلة للطاقة(وتقاس عادة Energ carriers) بوحدة (كيلوواط ساعة / طن من الوقود المحترق) ، ورفع كفاءة تقنيات استهلاك الطاقة، التغير الهيكلي وتقليص الطلب عليها في المستويات العليا للنشاط Intensive(في استخدام المواد كثيفة الطاقة)

الاقتصادي ... كل ذلك يعزز من ميل هبوط الطلب على الطاقة والتوجه إلىإنتاج السلع بدل إنتاج الخدمات.

9- تطوير البرامج الوطنية لحفظ الطاقة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية فـإنَ التنمية في العراق على الرغم الصعوبات الجسيمة والمعوقات المتعددة والتحديات ذات الابعاد المختلفة يمكن الانطلاق بها والعمل على تحقيق خطوات أساسية فيها، وذلك سيتوقف على توفر الإرادة الصادقة والمقومات اللازمة لتحقيقها. وبما ينعكس على التحسن في الصحة العامة وانخفاض مستويات التلوث والمحافظة على المواد الطبيعية وتوفير السكن اللائق للمواطن فضلاً عن تحقيق نتائج ملموسة في قطاعي الإنتاجالأساسية(الصناعة والزراعة) وتحسن في مستوى المواصلات والاتصالات وأخيراً وليس أخراً معالجة البطالة في المجتمع وتحسين فرص العمل.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

وقد خلص البحث الى عدد من الاستنتاجات أهم مايأتي:

1- إنَ التنمية المستدامة أصبحتأسلوباً من أساليب التنمية التي تتطلبها الحياة المعاصرة، وقد استحوذت على اهتمام دولي كبير وبذلت بهذا الاتجاه جهوداً حثيثة ومتواصلة أسهمت فيها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية فضلاً عن الخبراء والعلماء المهتمين بالبيئة والتنمية.

2- إنَ التنمية الاقتصادية ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية متداخلة مع بعضها البعض.

3- إنَ التنمية المستدامة في العراق تواجه تحديات ومعوقات كبيرة وتحتاج إلىآليات عمل وإرادة صادقة لتحقيقها.

4- إنَ الاقتصاد العراقي يواجه تحديات كبيرة في مقدمتها خضوعه لمدة طويلة لنموذج الاقتصاد الشمولي وهيمنة قطاع واحد هو القطاع النفطي وتفاقم الاختلالات الهيكلية.

5- إنَ الاقتصاد العراقي يعاني من تراكم الديون الخارجية التي تشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية وتطور الاقتصاد الوطني.

6- يشكل عدم الاستقرار السياسي والأمنيأحد أهم معوقات التنمية في العراق إذ يتسبب ذلك في هدر كبير في الموارد البشرية والاقتصادية ولا يوفر البيئة الجاذبة للاستثمارات بشقيها الأجنبية والمحلية.

7- يظهر أنَ البيئة العراقية تعرضت إلى التلوث والتدمير نتيجة للحروب والأعمالالإرهابية بالشكل الذي تحتاج معه إلى جهود استثنائية لتخليصها من الآثار التدميرية للألغام والعبوات وتعرضها إلى مختلف الإشعاعات السامة.

8- البنى التحتية في العراق شبه معطلة (بين تدمير كامل وتدمير جزئي) نتيجة للحروب الكارثية التي مر بها العراق والأعمالالإرهابية.

9- ان العراق يمتلك موارد بشرية واقتصادية تؤمن انطلاق عملية التنمية المستدامة وتوفر لها المستلزمات والمتطلبات الأساسية.

10 - ان انطلاق عملية التنمية المستدامة بالزخم المطلوب يتوقف بالتأكيد على توفر الإرادة لدى القيادات العراقية وفي مقدمتها الحكومة.

ثانيا: التوصيات والمقترحات

يرى الباحثان ان هناك عدداً من المقترحات التي ينبغي الأخذ بها في إطار العمل على تحقيق تنمية مستدامة حقيقية وهي:

1- إعدادإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تعد على وفق المعايير العلمية الرصينة التي تستند إلى المقومات الفعلية المتاحة ، تعد من قبل جهات مسؤولة وتشارك فيها المؤسسات البحثية والخبراء المحليين وما يمكن الاستعانة بهم من الخبراء العالميين.

2- العمل الجدي على استخدام الموارد البشرية والاقتصادية بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة ويضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية.

3- العمل على صيانة وإدامة وتجديد البنى التحتية اللازمة لانطلاق عملية التنمية المستدامة واستمرارها.

4- النهوض بقطاع التعليم بمختلف مراحله والمحافظة على رصانة الحركة العلمية وتطورها.

5- العمل الجاد على نقل وتطويع التكنولوجيا لاستخدامها في عملية التنمية ولاسيما تقنية المعلومات.

6- تهيئة متطلبات الاستقرار السياسي والأمني وضمان حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

7- رفع مستوى الوعي الشعبي بأهمية التنمية لضمان استجابة المجتمع وتعاونه.

8- العمل على توعية المجتمع لنبذ العلاقات الاجتماعية البالية المعيقة للتطور والتنمية.

9- تهيئة بيئة تشريعية تضمن انطلاق عملية التنمية المستدامة بسلاسة وتساعد في اختصار الزمن وخفض الكلفة.

1 -ن تلعب الحكومة دوراً رقابياً مركزياً في متابعة عملية التنمية المستدامة وضمان انسجامها مع المعايير العالمية.

المصـــادر

اولا: العربية

1- أبو طير، نبيل. المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر،2010.

2 – البنا، علي علي. المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية، دار الفكر العربي، القاهرة, 2000م.

3- حواس مولود والبز، كلثوم. التنمية المستدامة من منظور إسلامي: رؤية مستقبلية، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية و التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، 2011.

4- خالد، مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

5- خبابة، عبد الله و بوقرة, رابح. الوقائع الاقتصادية، العولمة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة الجزائر، 2009.

6- دوناتو،رومانو الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003.

7 – دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، الطبعة الأولى، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2005.

8 – الراوي، علي عبد محمد. اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة بغداد، العدد 1، 2005.

9– ساري, نصر الدين، عبيدات ياسين، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة,الجزائر، 2011.

10– سنوسي، سعيدة، الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية، ودور التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مختار، عنابة، 2010.

11– غنيم، عثمان محمد وأبوزنط، ماجدة التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدواتها، دار صفاء للنشر، 2007.

12 – فيانا، ميلو فانيا، التنمية المتواصلة، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة – الجمعية المصرية للنشر والمعرفة – القاهرة، 1994.

13 – محمود، محمد مسعد، بحوث في الاقتصاد العربي واهم تحديات القرن 21، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2001.

14 – مطيانوس، مخول وغانم، عدنان، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية الاقتصادية. مجلة جامة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.

15– مياح، عادل ومياح، نذير، إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر وفق مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004، ندوة حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، الجزائر، 2011.

16 – وردم، محمد باتر علي، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع,

17– الجهاز المركزي للإحصاء، الاستيراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقرمتاح على الرابط (2009. http://www.cosit.gov.iq/documents.(

18– كبة، سلام إبراهيم عطوف، التنمية المستدامة في العراق الحديث متاح على الرابط)http://www.ahewar.org.(

19 – ياسين، ايسر، التنمية المستدامة في العراق بين الحاجة والرفاه، 2015 متاح على الرابط http://alsabaah.iq/ArticleShow.aspx.

ثانيا: الاجنبية

20- Ashrinking qorld , Allen Hamnt , C.Oxford : Oxford university press ,p149.
21 - Paul, Claval , le développement durable :stratégie descendantes et stratégies ascendantes , université de Paris Sorbonne , 2006.